

حسن إبراهيمي

دكتور في الحقوق
أستاذ بالمعهد العالي للقضاء

الدواوين المدنية للاختطاف الدولي للأطفال :

دراسة في إطار القانون الدولي الخاص الاتفاقي
على ضوء العمل القضائي المغربي والمقارن

تقديم:

د.إدريس الضحاك

الفهرس

7.....	تقديم د. إدريس الضحاك
11.....	قائمة الرموز
13.....	المقدمة
الباب الأول:	
الاختطاف الدولي للأطفال؛ الإطار المرجعي والمفهوم	
35.....	الفصل الأول: آليات التعاون الدولي: جهود من أجل حماية أفضل للطفل
35.....	المبحث الأول: مواجهة الاختطاف الدولي للأطفال: الاتفاقيات الدولية في صلب النقاش
36.....	المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف ودورها في حماية الطفل المختطف
36.....	الفقرة الأولى: الاختطاف الدولي للأطفال من خلال الاتفاقيات المتخصصة
37.....	أولاً: اتفاقية لاهاي لـ 25 أكتوبر 1980 والحد من الاختطاف الدولي للأطفال
47.....	ثانياً: «نظام بروكسيل 2 مكرر»: آلية أوروبية لمواجهة الاختطاف الدولي
53.....	الفقرة الثانية: الحماية الدولية لوضعية الطفل
54.....	أولاً: اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1989 المتعلقة بحقوق الطفل
60.....	ثانياً: اتفاقية لاهاي لـ 19 أكتوبر 1996، المتعلقة بال اختصاص، والقانون المطبق، والاعتراف، والتنفيذ، والتعاون في مجال المسؤولية الأبوية، وإجراءات حماية الأطفال
62.....	المطلب الثاني: الاتفاقيات الثانية ودورها في حماية الطفل المختطف
62.....	الفقرة الأولى: الاختطاف الدولي للأطفال من خلال العلاقات المغربية الأوروبية
	أولاً: الاتفاقيات المغربية الفرنسية لـ 10 غشت 1981، المتعلقة بحالة الأشخاص

63.....	والأسرة، والتعاون القضائي.....
	ثانيا: الاتفاقية المغربية الإسبانية لـ 30 ماي 1997 بشأن التعاون القضائي، والاعتراف، وتنفيذ المقررات القضائية في مادة الحضانة، وحق الزيارة، وإرجاع الأطفال.....
74.....	الفقرة الثانية: الاختطاف الدولي للأطفال من خلال العلاقات الأوروبية العربية.....
	أولا: الاتفاقية الفرنسية المصرية لـ 15 مارس 1982 المتعلقة بالتعاون القضائي في المادة المدنية، والاجتماعية، والتجارية، والإدارية.....
78.....	ثانيا: الاتفاقية الفرنسية التونسية لـ 18 مارس 1982 المتعلقة بالتعاون القضائي في مادة حضانة الأطفال، وحق الزيارة، والالتزام بالنفقة.....
81.....	ثالثا: الاتفاقية الفرنسية الجزائرية لـ 21 يونيو 1988 المتعلقة بالأطفال الناجين عن انحلال الزواج المختلط في العلاقات الفرنسية الجزائرية.....
91.....	المبحث الثاني: وسائل الحد من الاختطاف الدولي للأطفال.....
91.....	المطلب الأول: ضمانات ممارسة حق الحضانة والزيارة.....
91.....	الفقرة الأولى: حماية الطفل بين دعوى الإرجاع والحق في ديمومة اتصاله بوالديه.....
99.....	الفقرة الثانية: اعتماد نظام الاعتراف بالأحكام ومسطرة مبسطة للتنفيذ.....
106.....	الفقرة الثالثة: إقرار المساعدة القضائية.....
109.....	الفقرة الرابعة: دور الاتفاقيات القنصلية واللجن الاستشارية المختلطة.....
113.....	المطلب الثاني: المصلحة الفضلى للطفل في صلب قضايا الاختطاف الدولي للأطفال.....
115.....	الفقرة الأولى: مكانة مصلحة الطفل الفضلى في قضايا الاختطاف الدولي للأطفال.....
116.....	أولا: مفهوم مصلحة الطفل الفضلى في الاختطاف الدولي للأطفال.....
118.....	ثانيا: دور المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في تدعيم مصلحة الطفل الفضلى في قضايا الاختطاف الدولي.....
124.....	الفقرة الثانية: أخذ مصلحة الطفل الفضلى بعين الاعتبار: تجليات التطبيق القضائي.....
124.....	أولا: المصلحة الفضلى للطفل كمبرء لإرجاع الطفل.....
128.....	ثانيا: المصلحة الفضلى للطفل كمبرء لرفض إرجاع الطفل.....
133.....	الفصل الثاني: النقل غير المشروع للأطفال: محاولة في تحديد المفهوم.....

المبحث الأول: وجود إقامة اعتيادية للطفل في الدولة الأصل	134
المطلب الأول: محددات مفهوم الإقامة الاعتيادية	136
الفقرة الأولى: المدلول الموضوعي	137
الفقرة الثانية: المدلول الشخصي	144
المطلب الثاني: الصعوبات المرتبطة بتحديد مفهوم الإقامة الاعتيادية	153
الفقرة الأولى: ازدواجية الإقامة الاعتيادية	153
الفقرة الثانية: تحديد الإقامة الاعتيادية في حالة انتقال الأم أثناء الحمل	160
الفقرة الثالثة: الإقامة المؤقتة	166
المبحث الثاني: وجود خرق لحق الحضانة	170
المطلب الأول: مفهوم حق الحضانة بين التقييد والتوسيع	171
الفقرة الأولى: المفهوم الضيق لحق الحضانة	171
الفقرة الثانية: المفهوم الموسع لحق الحضانة	174
المطلب الثاني: الشروط الموضوعية لحق الحضانة كمحدد لتفعيل آليات إرجاع الطفل	194
الفقرة الأولى: العنصر القانوني: مصدر حق الحضانة	194
الفقرة الثانية: العنصر الواقعي لحق الحضانة	213
أولاً: الممارسة الفعلية لحق الحضانة	213
ثانياً: راهنية حق الحضانة	217
خاتمة الباب الأول	217

الباب الثاني:

الاختطاف الدولي للأطفال: تقدير الاستثناءات وآفاق التطوير

الفصل الأول: مبررات رفض الأمر بارجاع الطفل	229
المبحث الأول: أخذ رأي الطفل بعين الاعتبار في الاعتراض على عودته	229

المطلب الأول: تكريس رأي الطفل المختطف.....	230
الفقرة الأولى: البحث عن مصلحة الطفل: من الحق في التعبير إلى الحق في الاستماع	230
الفقرة الثانية: إرادة الطفل: مجرد رأي أم حق في الاعتراض؟.....	234
المطلب الثاني: الضمانات المحيطة برأي الطفل المختطف.....	246
الفقرة الأولى: أهلية الطفل للتعبير عن رأيه.....	247
أولاً: سن الطفل	247
ثانياً: النضج والتمييز.....	251
الفقرة الثانية: سياق الاستماع للطفل.....	251
أولاً: رأي الطفل والتعبير عن الحقيقة	254
ثانياً: رأي الطفل والتعبير عن الإرادة.....	258
المبحث الثاني: الاستثناءات الأخرى المبررة لعدم الإرجاع.....	263
المطلب الأول: استثناءات مرتبطة بممارسة حق الحضانة.....	264
المطلب الثاني: استثناءات يفرضها أخذ مصلحة الطفل بعين الاعتبار.....	270
الفقرة الأولى: استقرار الطفل في البيئة الجديدة.....	270
الفقرة الثانية: وجود خطر جسدي أو نفسي	280
الفقرة الثالثة: وجود الطفل في وضع لا يطاق.....	294
المطلب الثالث: احترام مبادئ حقوق الإنسان والحربيات الأساسية.....	303
الفصل الثاني: آفاق الاختطاف الدولي للأطفال.....	
المبحث الأول: الوساطة الأسرية في صلب قضايا الاختطاف الدولي للأطفال.....	
المطلب الأول: تدعيم التسوية الودية: الحل الأمثل لمواجهة الاختطاف الدولي.....	309
الفقرة الأولى: مكانة الوساطة الأسرية في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالاختطاف الدولي للأطفال.....	309
أولاً: الوساطة الأسرية في ظل اتفاقية لاهاي لـ 25 أكتوبر 1980، المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال	310

ثانياً: الوساطة الأسرية في ظل نظام بروكسيل 2 مكرر.....	313
الفقرة الثانية: خصوصية الوساطة في قضايا الاختطاف الدولي للأطفال.....	314
المطلب الثاني: آفاق الوساطة الأسرية في نزاعات الاختطاف الدولي للأطفال.....	316
الفقرة الأولى: مقومات نجاح الوساطة الأسرية في قضايا الاختطاف	
الدولي للأطفال.....	317
الفقرة الثانية: الوساطة الأسرية ودور الطفل المختطف.....	323
المبحث الثاني: مواجهة الاختطاف الدولي للأطفال: البحث عن تأمين أفضل.....	324
المطلب الأول: تدعيم الفاعلين الأساسيين في حماية الطفل المختطف.....	324
الفقرة الأولى: السلطات المركزية.....	325
الفقرة الثانية: القضاة.....	327
الفقرة الثالثة: المحامون.....	329
المطلب الثاني: تقوية الجانب الوقائي والمسطري.....	331
الفقرة الأولى: إقرار إجراءات وقائية.....	331
الفقرة الثانية: اعتماد إجراءات داخلية خاصة.....	334
خاتمة الباب الثاني.....	339
الخاتمة.....	341
الملحق.....	351
♦ اتفاقية لاهاي المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال	
المؤرخة في 25 أكتوبر 1980	353
♦ اتفاقية لاهاي المتعلقة بالاختصاص، والقانون المطبق، والاعتراف، والتنفيذ،	
والتعاون في مجال المسؤولية الأبوية، وإجراءات حماية الأطفال	
(المؤرخة في 19 أكتوبر 1996)	367
♦ الاتفاقية الموقعة في 30 ماي 1997 بمدرید بين المملكة المغربية والمملكة	
الإسبانية بشأن التعاون القضائي والاعتراف وتنفيذ المقررات القضائية	

388.....	في مادة الحضانة وحق الزيارة وارجاع الأطفال
♦ اتفاقية بين المملكة المغربية والمملكة البلجيكية بشأن التعاون القضائي	
والاعتراف بالقرارات القضائية وتنفيذها في مادة الحضانة وحق الزيارة	
397.....	الموقعة في 26 يونيو 2002
♦ مقتطفات من الاتفاقية المتعلقة بحالة الأشخاص والأسرة وبالتعاون القضائي	
بين المملكة المغربية والجمهورية الفرنسية الموقعة بالرباط	
408.....	في 10 أغسطس 1981
♦ مقتطفات من اتفاقية التعاون القضائي في مجال الأحوال الشخصية وحالة	
الأشخاص الموقعة بالرباط (5 أكتوبر 2001) بين حكومة المملكة المغربية	
411.....	وحكومة الجمهورية التونسية
♦ مقتطفات من اتفاقية التعاون القضائي في مجال الأحوال الشخصية	
وحالة الأشخاص الموقعة بالقاهرة في 2 صفر 1419 (27 ماي 1998)	
414.....	بين المملكة المغربية وجمهورية مصر العربية
♦ مقتطفات من اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين المملكة المغربية	
418.....	ودولة قطر الموقعة في الدوحة بتاريخ 5 أبريل 2016
♦ مقتطفات من اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية الموقعة ببرازيليا	
في 18 سبتمبر 2013 بين المملكة المغربية والجمهورية الفيدرالية للبرازيل	
419.....	421..... قائمة المراجع
447.....	الفهرس



حسن إبراهيمي

ولقد أحسن الأستاذ حسن إبراهيمي اختيار هذا الموضوع لراهننته ولاطراد تنقل الأشخاص واستقرارهم في بلدان غير بلدهم، وبالتالي تكاثر أنواع الزواج المختلط وتعاظم مشاكله، كما أن اختياره لهذا الموضوع جاء تلبية لما يطرحه هذا النوع من مشاكل قانونية شائكة مع قلة المراجع في هذا الشأن.

ولقد جاءت معالجة الموضوع من طرف المؤلف جامعة لما هو تطبيقي عملي مع ما هو أكاديمي ونظري، ولقد توفق في طرح الموضوع ودراسته بجدية وتجربة الممارس والأستاذ، فلقد عايش الموضوع من خلال عمله في وزارة العدل واطلع على أدق المعلومات المرتبطة به، بالإضافة إلى أنه جمع ثلاثة من الأحكام والقرارات القضائية المتعلقة بالموضوع، وخصص لها الجزء الثاني من المؤلف، وهي وحدتها تحتاج إلى تمحيق ودراسة وتعليق بالنظر لأهميتها.

لقد جاء الأستاذ حسن إبراهيمي بعمل جاد ومميز، وفي الوقت نفسه مثير لمن يملك الجرأة على الخوض في ميادين جديدة في القانون والفقه، ولعله بذلك يدفع طلاباً وأساتذة إلى الخوض في مواضيع شائكة أخرى خصوصاً عندما يتعلق الأمر بقانون الأسرة، والمؤمل أن يحرض على الاستمرار في نفس النهج، إذ أن ما هو قادم في المناولات الجينية على الخصوص يهدد الأسرة التي عهدناها بما أحاطت بها من تشريعات وأحكام وآراء فقهية تحميها، إن المتضرر أن تكثر الدراسات في هذا الشأن لمواجهة آثار التطورات العلمية الحالية والمستقبلية.

من تقديم د. إدريس الضحاك

